السفير
الأثنين 22-07-2013 العدد 12535

سليمان: الظرف الراهن ليس ظرف تعديلات ميثاقية

اختار رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان رعايته حفل تسليم الشهادات المئويات الثلاث لكليات الطب، الحقوق والعلوم السياسية، والهندسة في جامعة القديس يوسف، ليحدد خارطة طريق المرحلة المقبلة، واضعا تصورا «قابلا للتحقق وفق ضرورات المرحلة ومقتضيات المصلحة الوطنية العليا، بعدما شهدت التجربة حاجة ملحة لتوضيح وتحديد بعض الأمور التي من شأنها ان تؤمن انتظام عمل المؤسسات الشرعية، وفق مبدأ التعاون والفصل الذي يعني عدم التداخل والتنازع».

ووضع رئيس الجمهورية النقاط على حروف الأزمة اللبنانية بقوله: «بعد سنوات من الاستقرار وارتفاع نسب النمو، وبالرغم من إنجاز تحرير معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة قرارنا المستقل، نفشل في إقرار قانون انتخابي جديد، ونتخاذل في إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها وفقاً لما تقتضيه الديموقراطية وواجبُ التداول الدوري للسلطة، ونتعثر في عملية تشكيل حكومة جديدة تنال ثقة المجلس النيابي، بينما لا تزال تتربص بنا مخاطر التطرف والفتنة والغدر».

ورأى سليمان «أنّ الحكمة والواقعية السياسية تقتضي، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، المضيّ قدماً، في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، بالشكل المنطقي والمتكامل والسليم، وصولا وفق خطة مرحلية، إلى الدولة المدنية، دولة المواطنة التي يحلم بها كلُّ متحفز إلى الإصلاح والحداثة والتقدم»، وحسم اي جدل او تفسير مغاير لما سبق واعلنه حول الثغرات الدستورية مؤكدا ان «الظرف على وجه اليقين، في ظل العواصف الإقليمية والأخطار المحدقة، وشيوع منطق التقوقع والانعزال، في مقابل منطق الاستقواء والهيمنة، ليس ظرف تعديلات ميثاقية أو إعادة تأسيس وتكوين، بل مرحلة تحسين شروط الإدارة السليمة والممارسة السياسية والحكم الرشيد؛ بشكل يسمح للدولة بالاضطلاع بكامل مسؤولياتها والوصول بالبلاد إلى شاطئ الأمان. كما تمكن المباشرة بإجراء حوار مُعمَّق لتوحيد خيارات اللبنانيين حول القضايا الوطنية الأساسية.

وقال: «تفترض مرحلة التمكين هذه، الإقدام على الخطوات الآتية، في ضوء ما أظهرته تجربة السنوات المنصرمة من نواقص وشوائب ومعوقات في آلية الحكم، أي في آلية اتخاذ القرار وسُبل تنفيذه: العمل على توضيح كل الإشكالات الدستورية التي أعاقت لغاية الآن عمل المؤسسات، بسبب نواقص في المُنْدَرَجات، أو غموض في النص أو التباس في التفسير، وذلك بهدف تحسين شروط إدارة الدولة وتحريرها من القيود. ولقد أنجزنا دراسة كاملة ومستفيضة حول مجمل هذه التوضيحات والتعديلات، تمهيداً لعرضها على طاولة التداول والنقاش، وإقرارها بأكبر قدر من القناعة والتوافق.

بصورة موازية، فقد انتهينا من إعداد مشروع قانون متكامل للامركزية الإدارية، بما يضمن الإنماء المناطقي المتوازن، والتنوع القائم من ضمن الوحدة».

واوضح انه «على الصعيد الآني فسنكرس كامل الجهد من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الملحة الآتية:

إقناعُ مختلف الأطراف في الداخل اللبناني، بأنّ مصلحة الوطن ومصلحتهم بالذات، هي في المحافظة على استقرار لبنان، بالالتزام قولاً وفعلاً «بإعلان بعبدا»، الذي ذهب البعض إلى حدّ طلب إدخال جوهره في مقدمة الدستور، وتالياً تحييد بلادنا عن الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية، أيّ عن لعبة الأمم، وعن التداعيات السلبية المتنامية والضاغطة للأزمة السورية، في وقت يلقى هذا السعيُ دعماً دولياً واضحاً.

تكثيفُ عملية التشاور لتشكيل حكومة جديدة تحافظ على الاستقرار وتعالج الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الناتجة من تفاقم أعداد اللاجئين السوريين، وتهتم بإعلاء شأن التربية والتعليم الجامعي، وتواكب الاستحقاقات السياسية والتطورات الإقليمية بوعي وحكمة وحزم، وترضي الرأيَ العامّ وجيلَ الشباب. ولا يحق لأي منا تعطيل هذا الاستحقاق تحت وطأة رفع سقوف المطالب. فالشعب والدستور هما مصدر السلطات.

إعادةُ جمع أطراف هيئة الحوار الوطني، للبحث بشكل مسؤول وجادّ في أفضل السُبل الكفيلة بخدمة مصلحة لبنان وإدارة شؤونه، وقد تقدّمتْ العامَ الفائت من الهيئة بمشروع الإعلان الذي أقرّ وعُرفَ «بإعلان بعبدا»، وبتصوُّر أوّلي لاستراتيجيّة دفاعيّة وطنيّة عمادها الجيش اللبناني، يُعالجُ من ضمنها موضوعَ السلاح، وفي هذا مصلحة اساسية للوطن تجمعُ القدرات وتحدُّ من الفوضى والخلافات والتجاذبات، وتعزز موقع ودور الدولة فتتصرف هي وحدها بهذه القدرات» .

وشدد على سياسة «الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله واستقراره في وجه أيّ تهديد أو اعتداء أو ارتهان أو تبعية وإخراجه من عُقدة الخوف. من جهتكم لا تسمحوا للقوى المتشددة أو المتهورة أو المرتهنة من أن تجرّكم من جديد إلى أتون العُنف والحروب في داخل البلاد او في خارجها ودروب الهجرة والخنوع، وهي أقلية وفقاً لكل الإحصاءات. ولا تدعوا حالة المراوحة الظرفية التي يُعاني منها لبنانُ في الوقت الحاضر، بسبب الممارسة السياسية الخاطئة أو الارتهان للمصالح الخارجية أو الخاصة، من أن توقعكم في دائرة خطرين متوازيين: خطر التطرُّف أو خطر الإحباط والخوف والقطيعة والانكفاء».

داود رمال

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"